

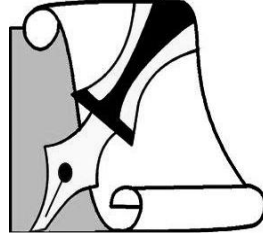


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز للدراسات  
الغلسطينية والاسطراتيجة**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

لم تقفل الفترة الماضية سوى على المزيد من القلق على الحالة الاقتصادية والمعيشية للبنانيين، في الوقت الذي تنتظر فيه الحكومة بفارغ الصبر تنفيذ الوعود الخارجية المالية، وكأن تلك المساعدات هي من ستقذ الاقتصاد اللبناني.

### زيارة الحريري الفرنسية

غادر رئيس الحكومة سعد الحريري إلى العاصمة الفرنسية باريس حيث التقى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وعاد من دون أن يحمل معه مفتاح مؤتمر سيدر، الذي رهن الفرنسيون تسليمه إلى اللبنانيين بمسارعتهم في تطبيق سلة الالتزامات التي قطعوها، ولم يفوا بها، والتي ستخضع إلى التقويم مجددا في تشرين الثاني المقبل.

ويمكن اختصار الموقف الفرنسي حيال طلب لبنان البدء في تنفيذ بعض مشاريع سيدر، حسب متابعين، أن لا مساعدات قبل الإصلاحات، وهذا ما أبلغه المسؤولون الفرنسيون للرئيس الحريري خلال زيارته باريس .

هذا لا يعني تنصلاً فرنسيا وأوروبيا من المساعدات، ذلك أن فرنسا تقف إلى جانب لبنان اليوم أكثر من أي وقت مضى، كما أكد ماكرون لأن الوضع خطير، لكن على لبنان المباشرة للتصدي للمخاطر التي تحيق به وعليه مساعدة نفسه . علماً أن المبعوث الفرنسي وحول الموضوع الذي جاء إلى لبنان قبل فترة بيار دوكان، كان قد نقل إلى المسؤولين عدم تحفز فرنسا للبدء في تقديم المساعدات إلى لبنان والاستثمار فيه، وقال إن المطلوب وقف الالتفاف على سيدر والالتفاف على الإصلاحات، ومحاربة الهدر والفساد إضافة إلى أمور كثيرة تعرفها الحكومة اللبنانية . وصحيح أن فرنسا هي عرابة سيدر، ولكن هذه الأموال تعود إلى دول وجهات أخرى، ليست مستعدة لدفع أي مبلغ قبل الإصلاحات، وفي موازاة ذلك، يقدر الفرنسيون الجهود اللبنانية في الإصلاح وهم يعتبرون

أن الموازنة خطوة إيجابية، لكن لا يجب أن تكون فارغة من المضمون فهناك إصلاحات مطلوبة من لبنان.

وفي رسالة حسن نيّة، ثمة توجه لدى الحكومة للسير في مشوار دراسة موازنة العام 2020، وستعقد جلسات مكثفة لإنجاز المشروع كاملاً، وإحالته إلى المجلس النيابي قبل منتصف شهر تشرين الأول المقبل، أي بعد أقل من شهر، هذا إذا صفت النيات، والهدف هو تخفيف نسبة العجز ما دون النسبة التي انتهت إليها موازنة العام 2019، رغم التأخر في البت بها إلى الشهر السابع من السنة الحالية. ويبقى المحك هو أن يحال مشروع الموازنة إلى مجلس النواب قبل 15 تشرين الأول، وعندها يمكن الحديث عن إنجاز.

في هذه الأثناء، أجرى الرئيس الحريري سلسلة لقاءات مع المسؤولين الفرنسيين، وفي مقدمهم ماكرون، تمحورت حول مؤتمر سيدر، وتخللها توقيع خطاب نوايا مع فرنسا لتزويدها لبنان بمعدات عسكرية، لحماية حقول النفط والغاز البحرية في المستقبل.

واتفق على لجنة متابعة قد تجتمع في تشرين الثاني، ستنتظر في الإصلاحات أولاً، ويجب على الحكومة أن تتقدم بمشاريعها في الكهرباء والإصلاح. وفي تحليل للزيارة، لم يحمل الحريري معه أوراقاً قوية لإقناع الفرنسيين ببدء تنفيذ سيدر وكل ما قدمه كان عبارة عن المزيد من الوعود بإنجاز الإصلاحات التي التزم بها لبنان في سيدر ولم ينفذها حتى الآن.

ويخشى البعض من تبرّم أوروبي جراء خدعة يقوم بها المسؤولون اللبنانيون، ويذهب آخرون إلى اعتباره ابتزازاً لحث المجتمع الدولي على بدء تنفيذ سيدر، إذ بدلاً من إنجاز الإصلاحات، فإن الدولة تحاول إخافة المجتمع الدولي ملوحة بأن الوضع المالي سينهار، في تهديد قد يودي بسييدر نهائياً!

على أن أكثر ما يقلق في الوضع الحالي هو شعور اللبنانيين بحالة اللامبالاة لدى المسؤولين من الحالة الصعبة التي يعيشونها. فالشعور السياسي بحجم الأزمة الاقتصادية ومخاطرها التي تتزايد يبدو شبه معدوم، إذ إن المكونات السياسية في حال انشطار واضح وافتراق حتى على الأساسيات والبداهيات،

وكمائنها لبعضها البعض صمّت أذناها عن التصنيفات الائتمانية السلبية، بينما لا يبشر الوضع في المنطقة إلى حالة ارتياح قياسا بما قد تجلبه من أموال إلى لبنان ناهيك عن الحالة السياسية المتفجرة .

وفي الأيام الأخيرة، انهمك بعض الأفرقاء بتمرير تعيينات، يجمّلونها بعنوان الكفاءة، إلا أنها في جوهرها لا تعدو كونها سوى محاصصة، تتقدم على كل الاعتبارات، ويعطل الاختلاف على هذه المحاصصة المطعمة بإرادة الاستئثار، تعيينات أخرى ملحة في بعض المراكز الأساسية، وفي مقدمتها نواب حاكم مصرف لبنان، والهيئات الناظمة لقطاعات الكهرباء والاتصالات وال الطيران المدني ..

من هنا، يتمثل القلق الأساس في عدم إظهار السلطة السياسية سوى بعض الموقف الاعلامية، ومنها حيال مقررات اجتماع بعيدا السياسي الاقتصادي مطلع أيلول، والتي على أهميتها، ما زالت حبرا على ورق، ولم تتم مقاربتها بأي شكل من الاشكال، علما ان هذه المقررات اتخذت آنذاك تحت عنوان إعلان حالة الطوارئ الاقتصادية، التي لم يظهر منها شيء حتى الآن!

وبالعودة إلى الإنجاز الأوح الذي قدمته السلطة السياسية على صعيد الموازنة، اللافت كان التشكيك الذي صدر حيالها داخليا وخارجيا، والذي اعتبرها دون المستوى المطلوب، وقاصرة عن تأمين أي نوع من الاصلاح والانتعاش الاقتصادي . وعلى سبيل المثال، برغم عدم التشدد الفرنسي وإعطائه فرصة للبنان، كان للولايات المتحدة الاميركية رأيا مشككا بموازنة 2020 ، والتي اعتبرت أن الموازنة التي تم إعدادها لا ترقى إلى هذا الوضع الاستثنائي في لبنان.

يخضع التقويم الاميركي للموقف السياسي من لبنان ومقاومته، لكنه يستمد خطورته من العقوبات الاميركية المتبادية، وينقل مطلعون على الموقف الاميركي عدم تقديم أية تطمينات أميركية حيال الاجراءات التي تتخذها واشنطن وطالت فيها بعض المصارف اللبنانية، لكن من المفيد الإشارة إلى عدم وجود معلومات حول إجراءات جديدة تطل بعض المصارف، على غرار جمال تراست بنك، وهو أمر مطمئن للمصارف.

في كل الأحوال، بات اللبنانيون في حاجة إلى صدمة إيجابية على صعيد معركة استعادة الحكومة ثقتهم، في موازاة ثقة المستثمرين والخارج .وفي مقابل كل تلك الانتقادات، يخرج المسؤولون بشعار البدء بالإجراءات التطبيقية لاستخراج النفط والغاز، من المياه الإقليمية والدولية اللبنانية، ما يشيرون إليه

بوصفه أحد أبرز الأبواب لخروج لبنان من أزمتته، ولبدء مسيرة طويلة على طريق إصلاح الخلل في ميزانيته، لجهة معالجة مشكلة ارتفاع النفقات مقارنة بالواردات، بالتزامن مع إيجاد فرص عمل تعيد النشاط إلى الدورة الاقتصادية في لبنان. بهذه العناوين بات المسؤولون يقابلون منتقديهم في الخارج، ومنهم الأوروبيون والأميركيون، وهذا الأمر أثاره الرئيس ميشال عون في نيويورك حيث كان ثمة قضايا ملحة أخرى يجب مقاربتها مثل مشكلة اللاجئين السوريين التي تعتبر من أبرز المشاكل الحديثة التي تنقل كاهل لبنان، وهي كانت تفاقمت وتضاعفت تدريجاً منذ العام 2011 حتى اليوم، إلى درجة أنها باتت تشكل عبئاً كبيراً على الدولة ومؤسساتها، إضافة إلى تأثيرها السلبي الكبير على فرص العمل المتاحة للبنانيين، لجهة تسببها بمنافسة غير شرعية في غالبية الأحيان، للعامل اللبناني من جانب اليد العاملة السورية، ناهيك عن الخطر الأمني من وراء تواجد هذا العدد الكبير للاجئين .

وفي موضوع البدء باستخراج المشتقات النفطية، فإنها لا تزال عالقة بفعل الشروط الاسرائيلية المعادية، وبفعل الضغوط الأميركية غير المباشرة، والتي تشمل في جزء منها شركات النفط. ويبدو أنه ما لم يتم ترتيب الوضع الأمني الحدودي بين لبنان والعدو برا وبحرا، وما لم يتم الاستحصال على تعهدات بالالتزام بالاستقرار الأمني في الجنوب، ويضيف البعض النأي عن صراعات المنطقة، لن يسمح بدخول لبنان إلى نادي الدول المنتجة والمصدرة للنفط، أو أقله سيتم وضع كل ما يلزم من عراقيل لتأخير هذا الأمر قدر المستطاع بضغط أميركي كبير.

أما في ما خصّ مسألة إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، فإن محادثات عون في نيويورك يبدو أنها لم تحقق الخرق المطلوب، في ظل الضغوط الدولية على لبنان، لجهة عدم تسهيل عودة اللاجئين لا لوجستياً ولا مالياً، لاستخدامهم كورقة سياسية على طاولات المفاوضات من قبل الدول المعنية. ولعل تصريح مساعد وزير الخارجية الأميركية دايفيد شينكر في هذا المجال، والذي قال فيه إنه لا يمكن للنازحين السوريين العودة إلى بلادهم في ظل النظام السوري الحالي، هو خير تعبير عن النهج الأميركي والغربي إزاء هذا الملف الذي يدفع لبنان ثمنه غالياً. وعلى الصعيد الداخلي، لم تطرح حتى اليوم خطة وزير الدولة لشؤون النازحين صالح الغريب، على طاولة مجلس الوزراء، علماً أنها تقضي بالتنسيق مع الجانب السوري لوضع الآليات التنفيذية للعودة، مع ما يثيره هذا الموضوع من تباينات داخلية، تضاف إلى التضيق الدولي. يأتي هذا الأمر بالتوازي مع ضغوطات الإدارة الأميركية التي

تحاول توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول التي تستضيفهم، كجزء من أية تسوية مقبلة للصراعات في الشرق الأوسط، ما سيكون على لبنان خوض معركة كبرى للتصدي له.

ويجب الإشارة إلى مسألة هامة هنا ومؤداها أنه لن تكون الكثير من الدول المعنية بالمؤتمر في نيويورك على استعداد لتنفيذ تعهداتها المالية إزاء لبنان، في حال اتخاذه قرارات أحادية في ملف النازحين، وهو ما يلفت إلى معركة جد صعبة ليس لبنان بقادر على خوضها بمفرده ومرتبطة بالحل الدولي في سوريا.

في مقابل ذلك، تبدي تيارات وشخصيات اقتصادية بعض الايجابية كون الأمور ستكون أفضل في المرحلة المقبلة، بعد تحريك مقررات مؤتمر سيدر بالإضافة إلى عودة الاستثمارات العربية، السعودية منها على وجه الخصوص، مع تزايد الوعود التي تطلق على هذا الصعيد، إلا أنها تشدد على أن هذا لا يلغي أن الحكومة مطالبة باستعادة ثقة اللبنانيين بأسرع وقت ممكن، وخاصة ما هو آني بتشديد الإجراءات التي تحول دون اللعب بأسعار العملات الأجنبية، وبالتالي محاسبة المخالفين.

ويقول هؤلاء أن المهمة الأساس اليوم تتمثل في ترشيد+ / القطاع العام وخفض تكلفته المالية وهو ما يأتي على رأس الإجراءات المطلوبة، بالإضافة الى العمل على خفض العجز في / الموازنة ما يؤدي حكما إلى خفض خدمة الدين العام، كما العمل على تخفيض العجز التجاري وعجز الحساب الجاري، من دون تجاهل العمل على+ / مكافحة الفساد ووقف التهريب عبر المعابر الشرعية وغير الشرعية، اذ ان هذه هي الإجراءات التي تدفع إلى إعادة الثقة بالحكومة على المستوى الدولي، في حين أن تجاهلها لن يؤدي إلا إلى تفاقم المشكلة، وبالتالي فإن المساعدات لن تكون إلا بمثابة حقن مخدرة. لكن وجهة النظر هذه تأتي في اطار سياسة اقتصادية ليبرالية ذات وجهة نظر معينة، لا تعالج مكامن الخلل في الاقتصاد اللبناني وفي طبيعة التركيبة السياسية في لبنان التي تتحمل عبر طائفتها وفسادها الجزء الاكبر من معالجة انحدار الاقتصاد اللبناني نحو الأسفل.

**الحريري الرابع.. وجمع الخاسر**

يبدو من خلال مسار الأمور في البلد ان الرئيس+/ سعد الحريري لن يرتكب أي خطأ يهز الستاتيكو الذي جاء بموجبه إلى رئاسة الحكومة، أي بمعنى آخر فهو لن يفرط بتسوية أنت بالعماد ميشال عون رئيساً للجمهورية بينما ضمننت له رئاسة الحكومة ..ومستقبلا سياسيا قد يؤسس لما بعد مغادرة عون الرئاسة .

لا يريد الحريري العودة إلى زمن رديء كان فيه قبل ثلاث سنوات، ولا يريد أن يخسر زمن المكاسب التي تنتظره في سنوات مقبلة. لذلك، لم تشكل زيارته الاخيرة الى واشنطن قلقا لدى أخصامه، برغم انه التقى وزير الخارجية+/ مايك يومبيو وصقور الخارجية والأمن القومي.

في هذه الأثناء، رضخ رئيس++/ الحزب التقدمي الاشتراكي+/ وليد جنبلاط مرة أخرى لواقعيته المعروفة، بعد معاندة قاسية، فتصالح مع حزب الله والتيار الوطني الحر. ما إن حدث ذلك، حتى سقطت زيارة زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع التي كانت مقررة للجبل، وفي اليوم عينه. كما التقى جنبلاط الحريري في كليمنصو، ما أفاد كليهما دون جعجع.

والحقيقة أن علاقة الجانبين ببعضهما البعض قد مرت بمراحل دنيا، لكن جنبلاط، عراب الحريري في الواقعية كما في ما عرف بـ"ثورة الأرز" و"14 آذار"، ليس في مقدوره الذهاب بعيدا في وجه طريق يريده الحريري وسطيا في البلاد وبعيدا عن صقور 14 آذار الذين يلجأ جعجع اليهم. وبالنسبة إلى جنبلاط، يتمايز الحريري عن الشركاء الآخرين في التسوية بأنه يعترف بزعامته على الدروز، لكن ليس في يده حيلة، وبات في الساحة الدرزية لاعبين آخرين على خصام مع الرجلين.

كلا الرجلين عضو في التسوية الحالية، وإن جاء جنبلاط إليها متأخرا. لكنه لا يزال على علاقة جيدة مع قطب أساسي في 8 آذار هو رئيس المجلس النيابي+/ نبيه بري الذي بات عرابه في مصالحة أخصامه، من دون تمكينه من العودة الى أوج قوته السابقة، بل الاكتفاء بما عرف عنه بكونه بيضة القبان .

بالنسبة إلى الحريري، فهو يحن إلى الزعيم الاشتراكي ويعترف دوما بفضله عليه ورعايته لصعوده، ولكن، إذا اضطر إلى أن يختار بينه وبين الشركاء في التسوية، كالوزير+/ جبران ياسيل، فإنه لا يتردد



في إعطاء الأولوية للتسوية كونها تشكل خشبة خلاصه، ومن دونها فإنه يخاطر بخسارة موقعه بالكامل . بين جنبلاط وبيت الحريري كثير من الأسرار منذ زمن الرئيس +/ رفيق الحريري، ولكن، التضارب في المصالح وتقاسم الحصص أدى الى الخلافات، ولكنه قابل للمعالجة دوماً.

في المقابل، فإن علاقة الحريري بجعجع ليست مبنية على المعادلة إياها. فرئيس الحكومة لا يتردد في استجابة مطالب باسيل، على حساب جمع، لأن مصلحته تقتضي ذلك. وهو لم يتورع عن فتح السجلات القديمة وتوجيه انتقاده القاسي الى القوات، ومن دارة جنبلاط وفي حضوره، مذكراً بمواقفها أبان أزمة تشرين الثاني 2017 حين احتجازه في السعودية، وخلال إعداد موازنة 2019 و التعيينات، عندما قال : اسألوا القوات عما فعلوه بنا!

وهكذا، فإن ثلاثي 14 آذار سابقاً وهم الحريري وجنبلاط وجعجع هو في حال تفكك كامل: الحريري يمشي في التسوية، وكما يريد حزب الله، بلا تردد. وجنبلاط يتمرد كلما أراد الحصول على مبتغاه، ولكنه يسير في نهاية الامر. وحده جمع متورط بين اتجاهين: لا يريد خسارة السلطة وما تمنحه من عناصر قوة، لكنه عاجز عن تحصيل ما يريد أو تغيير شيء. والأرجح أنه سيعاني كثيراً، في الفترة المقبلة، وحيداً، وفي الاتجاهين.

يؤكد القريبون من الحريري أنه سيبقى تحت سقف التسوية، أياً تكن الظروف، ويردد المستقبلون أن ما يسمونه بزواج المصلحة مع حزب الله والتيار الوطني الحر له الأولوية على الحنين الى جمع أو سواه. هو ينطلق من تجربة خروجه العام 2011 من الحكم فانتهى إلى البقاء سنوات خارج السلطة والبلد، فتعرض تيار المستقبل لأزمات جديّة لم يخرج منها حتى الآن، ناهيك عن شخصيات صعّدت على ضفاف التيار لتزايد عليه وبات من الصعب اقتلاعها وإن تم استيعاب حيثيتها.

وقد جاءت الاستحقاقات الاقتصادية والمالية الداهمة لتزيد في تبرير موقف الحريري. وهذا ما عبر عنه عندما سئل عن موقف القوات بالقول: إننا ملتزمون بتسريع الخطى، ضمن مهلة الـ 6 أشهر المعطاة لنا، ولن أدع أحداً يؤخر مسيرتنا. وفي كلامه الكثير مما لم يقله حول نياتها للمستقبل ولرؤيته للبلد.

بالنسبة إلى العلاقة مع حزب الله، فهو سيستمر في حال الهدنة الايجابية معه على الرغم من الضغوط الأميركية والخليجية التي تدعوه إلى مواجهة الحزب ومنعه من السيطرة على القرار. كما أنه سيحافظ على التعاون وتقاسم المصالح مع التيار الوطني الحر أملا في تحقيق مكاسب نوعية في السنوات الثلاث الباقية من عهد ++/ الرئيس ميشال عون.

ويعتبر الحريري أنه اليوم يحظى بتقاطع القوى المحلية حوله، إضافة إلى الدعم العربي والدولي، وان هذا التقاطع سيستمر طوال السنوات الثلاث المتبقية من العهد، ما يتيح له أن يقطف الحد الأقصى من المكاسب تحضيراً لثنائية يريدها مع خليفة محتمل لعون في التيار وفي الرئاسة، جبران باسيل .

ولذلك، يصر الحريري على عدم تفويت الفرصة. وهو لن ينحرف في أية مغامرة سياسية أيا تكن طبيعتها، وأيا كان الداعي إليها، حليفاً سياسياً كان أم خصماً. لن يعيد مرحلة النفي، وسينتقل إلى مرحلة المبادرة ومكتسباتها في السلطة.

يتصاعد موقع الحريري ويتعزز يوماً بعد الآخر، في مقابل تراجع تدريجي للقوات ولججمع الذي يثبت من جديد عقم خياراته. وهو بات محاصراً حتى في الساحة المسيحية، فبعد خسارة جنبلاط برغم كل الغزل الذي كاله له خلال أزمة قبرشمون، ها هو يخسر زعيم الاثتراكي، وهو يعلم تماماً انه من غير الوارد للحريري تفضيله على أركان العهد.

وفي الأيام الماضية، عكس السجال المستمر بين القوات وحزب الكتائب على خلفية تصريح رئيس الكتائب النائب سامي الجميل في ذكرى اغتيال عمه الرئيس بشير الجميل، حجم الصراع المسيحي الماروني من جهة وحجم الهوة العميقة بين الكتائب والقوات، في حين يغرد التيار الوطني الحر وحيداً في السلطة وممسكاً بمقدراتها وبمفاصلها وبتعييناتها، بينما لا يبدو للمردة ذلك التأثير القوي على الساحة المسيحية كون خطابه لا يدغدغ العصب الماروني التقليدي .

ويشير متابعون للشأن المسيحي إلى أن الوزير جبران باسيل وبنحوه نحو الإمساك بالسلطة وتحجيم كل القوى المسيحية الأخرى وإعطائها حصتها وفق تمثيلها النيابي في الانتخابات النيابية الأخيرة، وحد

كل خصومه ضده وجعلهم يراهنون على هامش للفصل بين باسيل وحزبه وبين الرئيس عون وموقع الرئاسة عسى ان ينجحوا في ذلك. ولكنهم لم ينجحوا بسبب تمسك عون بدعم باسيل وخياراته كرئيس اكبر تكفل نيابي ووزاري اليوم، ما جعل الاحزاب المسيحية الاخرى تتخبط بدورها وتتوتر علاقاتها ببعضها البعض وتحاول ان تحقق ما تصبو اليه في السلطة والتعيينات والنفوذ والخدمات ولكن من دون جدوى.

شعبيا، يبدو للمتابعين أن ثبات الكتائب في المعارضة وعدم مشاركته في الحكومة أو مطالبته بحصص في التعيينات واستمرار معارضته لانتخاب عون والتسوية الرئاسية، في مقابل عقد القوات تفاهم مع التيار وباسيل لضمان حصص في السلطة ومنافعها وعدم حصوله على مطالبه رغم انتخابه عون، قد أفاد الكتائب الذي يلقي ترحيبا في صفوف الشباب المسيحي وخصوصا الذي يتمتع بنزعة حادة ومنتظرة ضد باسيل وتحالفه مع حزب الله. في حين تظهر القوات بمظهر الزوج المخدوع من حليفها باسيل وتبدو بلا حصص وبلا تعيينات وبخطاب غير مقنع للقاعدة الشعبية التي كانت تعارض انتخاب عون، والتي تسأل عن الذي حققه جعجع من خلال التسوية الرئاسية، كما عن الازدواجية بين السلطة والمعارضة؟

هذا الأمر يعني أن أزمة القوات باتت ضمن جمهورها نفسه الذي يشترك في جزء منه مع الكتائب، وبين المقاعد الكرتونية التي وصف بها سامي الجميل ممارسة القوات من دون فعالية في السلطة التي دخلها بتسوية رئاسية وبرغبة في مشاركة السلطة والتعيينات مع باسيل، وبين وصف القوات لسامي الجميل بولد يغرد خارج السرب، ساد اشتباك كلامي وسياسي واعلامي بين الطرفين، وخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، في تجاوز لاتفاق منذ اشهر بعدم السماح بحدوث أي سجال او اشتباك علني بين الطرفين ينسف ربط النزاع بينهما ويخدم بطبيعة الحال التيار وباسيل.

يتابع الكتائب سياسته في إحراج القوات، ويؤكد الكتائبون ان صدر القوات يضيق من سجال مع الكتائب على وجه الخصوص، وهذا يؤكد مدى إحراج القوات المحشور في الزاوية من خلال ما قام به وما التزم به من خلال التسوية الرئاسية. ويلفت الكتائبون إلى أن تحالف القوات مع التيار هو مصلحة ولضمان حصص ولم يكن وفق أجندة سياسية، وبسبب الخسائر القواتية المتמادية، يزداد التوتر القواتي ويتصاعد في العلن وهو ما أدى الى قطع العلاقة بين الجانبين.

ليس هذا فقط، ففي موازاة كل ذلك، تتحسن العلاقة الكتائبية وتعود الامور الى طبيعتها مع الرئيس الحريري، وقد ترجم ذلك في اللقاء الاخير الذي جمع الحريري والنائب الجميل في سرايا والذي كان وديا وصريحا، وقد سلم الكتائبون الحريري اقتراحات إنقاذية اقتصادية وما يجب ان تتضمنه موازنة 2020، كما وافق الحريري على مقولة الكتائب بأن اداء الحزب هدفه تصويب عمل الحكومة وليس جلدتها ومهاجمتها على الدوام.

في هذا الوقت يستمر الكتائب في مزايداته لكسب الشعبية المسيحية، وخاصة عبر التصويب على سلاح حزب الله، وهو ما يجرج القوات أكثر فأكثر. ومن ناحيته، يغرد جعجع خارج التفاهات الداخلية ويبدو معارضا للحكومة وللعهد ولباسيل من داخل الحكومة وفي مواجهة سياسية مستمرة مع حزب الله. في حين ينشغل حليفه السابقين الرئيس الحريري وجنبلاط كل من جهته، بترتيب أموره مع حزب الله والعهد وباسيل لضمان استمرارية الحكومة والتسوية الرئاسية والتي يبدو انها اصبحت وراء جعجع وباسيل، ومما يبدو، فإن جعجع سيواجه العهد وما تبقى من الولاية الرئاسية وحيدا وبلا الحريري وجنبلاط.

### ضغوط أميركية متزايدة

حط في لبنان مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب، مارشال بيلنغسلي، ومثل كابوس حزب الله أمامه في لقاءاته واصفا إياه بأنه سرطان .

هي ليست الزيارة الأولى لهذا المسؤول الاميركي، لكنه جاء إلى لبنان بعد العقوبات الأميركية الأخيرة على بنك جمال، ليوزع اتهاماته ووعيده على اللبنانيين والمتعاطفين مع الحزب .

والواقع أنها من المرات النادرة التي يشهد لبنان فيها، في بضعة أشهر، زيارات مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى لأكثر من ملف، يتناوبون على الحضور إليه. والضيف الأخير الثقيل جاء بعد وكيل وزير الخارجية الأميركية للشؤون السياسية دافيد هيل، في كانون الثاني، ثم وزير الخارجية مارك بومبيو، في آذار، ومن ثم، لأكثر من خمس مرات في حركة مكوكية بين بيروت وتل أبيب مساعد وزير

الخارجية لشؤون الشرق الأدنى بالوكالة، دافيد ساترفيلد، ما بين أيار وتموز، وصولاً إلى خلفه في منصبه بالأصالة، دافيد شنكر، في أيلول.

وقد عني الضيف الأخير بالمسألة المالية في تناوب الأدوار مع نظرائه الأميركيين الذين بحثوا سلاح الحزب وترسيم الحدود مع العدو الإسرائيلي. وقد وجه رسالة شديدة اللهجة في سبيل محاصرة الحزب حتى لو أدى الأمر إلى الأضرار باللبنانيين، برغم نفيه ذلك.

وقد كانت أيضاً زيارة تبرير للعقوبات وتكرار للاتهامات إلى الحزب، ومحاولة استمالة القطاع المصرفي والتصريح بتأكيد ثقته بهذا القطاع واحترامه القيود التي فرضها الأميركيون على النظام المالي العالمي في حملة عقوباتهم على إيران وحزب الله.

وبكلامه عن إفقار الحزب كلياً ونهائياً كي يفقد كل تأثير ونفوذ له ومعنى لوجوده، لم يشأ الضيف الأميركي الخروج من لقاءاته من دون التأكيد على الرفض الأميركي لانخراط الحزب بالنظام الديموقراطي اللبناني واطعاً اللبنانيين أمام الخيار الصعب عبر ربطه هذا الأمر بالاستقرار السياسي والأمني في لبنان.

تبدو الخطة الأميركية واضحة اليوم: تجريد الحزب من مصادره المالية وهو ما يوازي بأهميته تجريده من سلاحه، إلا أن من شأن التجريد الأول أن يقود حتماً إلى التجريد الثاني، حسب واشنطن.

هي محاولة أميركية جمهورية جديدة وحتى شخصية من قبل الرئيس دونالد ترامب للتوجه إلى الجمهور الأميركي قائلة إن السياسة الجديدة في فرض العقوبات على إيران والحزب هي التي ستؤدي مبتغاهما، ولذلك فهذه السياسة مرشحة للاستمرار وربما التصاعد، كون الرئيس الديموقراطي السابق باراك أوباما كان متساهلاً حيال هذا الأمر ما أدى إلى تقوية النفوذ الإيراني في المنطقة.

لكن نتائج هذا الضغط لم تظهر حتى الآن، وسيكون على ترامب قياس خطواته بتمتع قبل نيف و عام على انتخابات الرئاسة الأميركية، وهو حتى اليوم لا يريد الحرب في المنطقة، لكنه قد يكون عاجزاً عن منعها في حال أمعن وبالغ في سياسته ما قد يؤدي بطموحاته لتجديد ولايته.